



المجلس القومي لحقوق الإنسان
لجنة الحقوق الاجتماعية

تقرير الزيارة الميدانية

مستشفى بنها للصحة النفسية وعلاج الإدمان

الثلاثاء الموافق ٢١ يوليو ٢٠٢٦

إعداد: أ/ أسماء فوزي
مدير إدارة لجنة الحقوق الاجتماعية

إشراف ومراجعة: الدكتورة/ وفاء بنيامين
عضو المجلس وأمين لجنة الحقوق الاجتماعية

تقرير الزيارة الميدانية
مستشفى بنها للصحة النفسية وعلاج الإدمان
الثلاثاء الموافق ٢١ يوليو ٢٠٢٦

في إطار متابعة المجلس القومي لحقوق الإنسان لأوضاع مؤسسات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وتنفيذاً لخطة عمل لجنة الحقوق الاجتماعية، قام وفد من المجلس يوم الثلاثاء الموافق ٢١ يوليو ٢٠٢٦ بزيارة ميدانية إلى مستشفى بنها للصحة النفسية وعلاج الإدمان بمحافظة القليوبية، برئاسة الدكتورة وفاء بنيامين أمينة لجنة الحقوق الاجتماعية، ومشاركة الأستاذة أسماء فوزي مدير إدارة لجنة الحقوق الاجتماعية.

استقبل وفد المجلس الدكتور/ عبد المحسن المنشاوي مدير المستشفى، بحضور ممثلي الفرق الطبية والإدارية. واستمع الوفد إلى عرض حول الخدمات المقدمة بالمستشفى، والتي تشمل عيادات خارجية متخصصة في الطب النفسي للأطفال والمراهقين وكبار السن، وعلاج الإدمان، وعلاج إدمان الإنترنت، وعيادات تشخيص وعلاج الفيروسات، إلى جانب الخدمات العلاجية المقدمة داخل الأقسام الداخلية للرجال والسيدات، وبرامج التأهيل وطب المجتمع. وأشار إلى أن المستشفى تقدم حزمة متكاملة من الخدمات من خلال عياداتها الخارجية وأقسامها الداخلية وتشمل:

- الطب النفسي العام والاضطرابات العقلية: علاج حالات الاكتئاب، القلق، الفصام، الوسواس القهري، والاضطرابات الوجدانية.
- علاج الإدمان: توفير برامج سحب السموم والتعافي، التأهيل النفسي والسلوكي للمتفاعلين لضمان عدم الانتكاس والاندماج مجدداً في المجتمع.
- وحدات طب المجتمع والتأهيل: تهتم بالأنشطة الاجتماعية والرياضية والفنية لتأهيل المرضى، مثل إشراك النزلاء في أنشطة رياضية وفعاليات دمج مجتمعي بالتعاون مع الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان.
- أقسام متخصصة: تضم وحدات للتعامل مع الأطفال والمراهقين والاضطرابات السلوكية.

ذكر د. عبد المحسن المنشاوي أن المستشفى تضم ٢٢٠ سريرًا، بنسبة إشغال تبلغ ٦٤%، وتفقد الوفد العيادات الخارجية والأقسام الداخلية، وأقسام علاج الإدمان للرجال، والمطبخ، وصالات الطعام، وصالة الألعاب، والحديقة، وقسم العلاج بالصدمات الكهربائية، ووحدات التعقيم، والصيدلية، فضلاً عن وحدة طب المجتمع التي تتولى صرف العلاج والمتابعة للحالات غير القادرة على الحضور إلى المستشفى.

كما التقى الوفد بالأطباء والتمريض والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والمتدربين، واستمع إلى عرض من لجنة حقوق المرضى حول آليات عملها، كما التقى موظفي شئون المرضى واطلع على دفاتر التسجيل، وعينات عشوائية من ملفات المرضى، بما في ذلك حالات الدخول الطوعي والإلزامي، للتأكد من الالتزام بالقانون والضوابط المنظمة لتقديم الخدمة. كما جرى التأكد من وجود صناديق للشكاوى، ومن انتظام العمل بوحدة الأسنان المتطورة، ومن الاستفادة من قرب المستشفى من مستشفيات عامة بما ييسر الإحالة إلى التخصصات الباطنية أو الجراحية عند الحاجة، مع توافر سيارة إسعاف. وفيما يتعلق بمعالجة الشكاوى أشار أن الإدارة المختصة تقوم بالتعامل مع الشكاوى الواردة سواء من المرضى أو ذويهم، ويتم التحقق منها وقد يتم إحالتها إلى الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، ثم إلى النيابة الإدارية للتحقيق إذا لزم الأمر.

واطلع الوفد على تطبيق برنامج علاج الإدمان بالميثادون البديل، باعتباره أحد التدخلات العلاجية المعتمدة في إطار الرعاية المتكاملة للمتعافين. كما تمت مقابلة عدد من المرضى وذويهم، والتعرف على مدى استفادتهم من مجموعات الإرشاد الأسري والخدمات التوعوية المقدمة للأسر، خاصة في ما يتعلق بالتعامل مع الأطفال والمراهقين واحتياجاتهم العلاجية والنفسية.

الإيجابيات:

- الإشراف الفني والمعايير: كون المستشفى تابعة لـ الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، فإن المستشفى تلتزم بالأدلة الاسترشادية والبروتوكولات العلاجية المعتمدة رسمياً في وزارة الصحة.
- الكفاءة الطبية: تضم المستشفى أطقم طبية وإدارية متميزة، يعملون بكل طاقتهم في ظل الظروف والإمكانيات المحدودة، ويتم تطبيق برامج علاجية متكاملة تشمل العلاج الدوائي، الدعم النفسي، والعلاج المعرفي السلوكي.
- برامج الدمج المجتمعي: يُحسب للمستشفى اهتمامها بالأنشطة التأهيلية والرياضية، حيث يشارك نزلاء المستشفى بشكل دوري في الأنشطة الرياضية والفنية التي تنظمها الأمانة العامة لدعم المتعافين نفسياً واجتماعياً.
- التكلفة الرمزية: تقدم الخدمات بأسعار رمزية جداً مقارنة بالمصحات والمراكز الخاصة، مما يجعلها ملاذاً أساسياً للفئات الأكثر احتياجاً وغير القادرة على تحمل تكاليف العلاج الخاص.
- التغذية العلاجية: توافر التغذية اللازمة للمرضى، مع وجود مخزون كاف لعدد المرضى المقيمين.

الملاحظات:

في ضوء ما تمت ملاحظته، رصد الوفد عدداً من التحديات، من بينها:

- وجود فجوات في البنية التحتية مثل العديد من المستشفيات الحكومية خاصة في وضع المباني والمرافق الصحية، وكذلك في مستوى التجهيزات داخل الأقسام الداخلية، وصيانة الأجهزة ولا سيما المغسلة، وتلاحظ تعطل أحد المصاعد، الأمر الذي يترتب عليه محدودية الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- لا يتم فرز المرضى وتصنيفهم وفقاً للحالة العمرية أو الاجتماعية أو الإكلينيكية بما يضمن تقديم تدخلات أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم.
- وجود عجز في عدد الأخصائيين النفسيين، وأفادت إدارة المستشفى بأنه يجري العمل على التغلب على ذلك من خلال التعاقد.
- عدم وجود قسم لإقامة النساء المدمات، وذكر أن النساء أو الفتيات المدمات يتم تحويلهم إلى مستشفى مصر الجديدة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، حيث تتوفر إقامة للنساء/ الفتيات.
- تخدم المستشفى نطاقاً جغرافياً واسعاً (محافظة القليوبية والمحافظات المجاورة)، تواجه المستشفى كثافة إقبال عالية جداً، مما يؤدي أحياناً إلى طول فترات الانتظار في العيادات الخارجية.

التوصيات:

- ضرورة الإسراع في تطوير البنية التحتية للمستشفى، في ضوء قدم بعض المباني والمرافق، بما يسهم في تحسين بيئة تقديم الخدمة. واستكمال أعمال التطوير والصيانة الدورية للأجهزة الطبية والمرافق الصحية.
- تعزيز الموارد البشرية والإمكانات الفنية، بما يضمن تقديم خدمة صحية نفسية متكاملة تحترم الكرامة الإنسانية وتراعي الفروق الفردية واحتياجات الفئات الأكثر هشاشة.

- تعزيز الخدمات العلاجية الموجهة للنساء في مجال علاج الإدمان، بما يتوافق مع الاحتياجات العلاجية وبروتوكولات الرعاية المعتمدة، وتخصيص أماكن إقامة لهن في المستشفيات التابعة للأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان على مستوى الجمهورية.
- تعزيز الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما ذوي الإعاقات الحركية، بما يكفل سهولة حصولهم على الخدمات الصحية، ودعم منظومة الرعاية اللاحقة والمتابعة المجتمعية، بما يعزز الحق في الصحة النفسية ويكفل استدامة الخدمة وجودتها.
- الاهتمام بالتنسيق مع الشركات الكبرى ورجال الأعمال للمساهمة في أعمال الصيانة والترميم في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ويؤكد المجلس القومي لحقوق الإنسان استمرار تعاونه مع الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان دعمًا للحق في الصحة النفسية وتعزيزًا لحقوق المرضى، اتساقًا مع الدستور المصري والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذًا للمبادرة الرئاسية صحتك سعادة.